الوثيقة الختامية: الرسائل الرئيسية المستخلصة من القادة اللاجئين والقائدات اللاجئات في المنتدى العالمي للاجئين لعام 2023

اللقاء الافتراضي المفتوح للاجئين واللاجئات

من تنظيم الشبكة العالمية التي يقودها اللاجئون

4 كانون الأول/ديسمبر 2023

يُقام المنتدى العالمي للاجئين لعام 2023 في سياقٍ جدير بالاهتمام نظرًا لأن معدلات النزوح القسري قد ازدادت سوءًا منذ انعقاد المنتدى العالمي للاجئين الأخير عام 2019. فقد أفادت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن عدد النازحين والنازحات حول العالم بلغ أكثر من 114 مليون شخص في تشرين الأول/أكتوبر 2023 بسبب النزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان، ما يعني أن عدد النازحين والنازحات في جميع أنحاء العالم قد تضاعف تقريبًا في السنوات الخمسة الأخيرة. إلا أن عدد اللاجئين واللاجئات الهاربين من الاضطهاد الفردي لا يزال طفيفًا، ما جعل بعض الدول المانحة تشكك في شرعية اتفاقية اللاجئين. كما وتكثر تساؤلات البلدان المستضيفة للاجئين واللاجئات حول مبدأ عدم الإعادة القسرية، لا سيما في إطار الاستجابة لتراجع تقاسم المسؤولية الدولية لدعم اللاجئين واللاجئات والمجتمعات المضيفة. ومن بين الأسباب الرئيسية المؤدية إلى تفاقم معدلات النزوح نذكر حالات النزوح المطوّل في جميع أنحاء العالم والتي توقع اللاجئين واللاجئات في متاهة قانونية، فضلًا عن الصراعات الأخيرة مثل الحرب في أوكرانيا والنزاعات في السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وميانمار، والجفاف والفيضانات وانعدام الأمن في الصومال، والأزمة الإنسانية التي طال أمدها في أفغانستان وسوريا، والعنف المتجدد مؤخرًا في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

لقد تجاوزت أعداد اللاجئين واللاجئات المتزايدة باستمرار وحالات النزوح المطوّل الحلول المتوفرة، في حين أن تقاسم المسؤولية آخذًا في التراجع إذ تستمر البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل والبلدان المجاورة في استضافة حوالي 75% من اللاجئين واللاجئات، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار أوجه عدم الإنصاف. وفي هذا الإطار، لا تزال الدول المانحة تتجه نحو أمننة سياسات الهجرة والاستعانة بآليات خارجية بصددها، بما في ذلك من خلال إسناد مسؤولياتها تجاه اللاجئين واللاجئات إلى "الجنوب العالمي" من خلال الصفقات الإنسانية وغيرها من الترتيبات للدول الثالثة التي تتعارض مع التزاماتها القائمة. وفي الموازاة، سمحت جائحة كوفيد-19 للدول بإغلاق حدودها في مخالفةٍ لالتزاماتها الدولية. وقد استمرت السياسات المتخذة في عصر كوفيد-19 لوقتٍ طويل لما بعد الجائحة في الكثير من السياقات، ولا تزال تعطّل عمليات تسوية الأوضاع واللجوء.

يمكن لأعضاء الشبكة العالمية التي يقودها اللاجئون أن يقوموا خلال المنتدى العالمي للاجئين بدعوة الدول وأصحاب المصلحة الآخرين إلى:

- تخطي النهج *المخصصة* وزيادة المشاركة الهادفة للاجئين واللاجئات وتنظيمها. ويمكن لأصحاب المصلحة دعم هذا الهدف من خلال سبل عدة، وهي (1) الاشتراك في تعهد المشاركة الهادفة للاجئين بين أصحاب المصلحة المتعددين، و(2) الانضمام إلى تحالف أصحاب المصلحة المتعددين بشأن المشاركة الهادفة للاجئين، و(3) تأمين مقعد مراقب للاجئين في الهيئة الإدارية لمفوضية اللاجئين، أي اللجنة التنفيذية، على غرار ما تحظى به المنظمات غير الحكومية.

- زيادة التمويل المباشر عالي الجودة والمستدام للمنظمات والمبادرات التي يقودها اللاجئون واللاجئات لتعزيز اعتماد اللاجئين واللاجئات على أنفسهم وتعزيز الشراكات المنصفة، فضلاً عن ضمان إدراج اللاجئين واللاجئات ومنظماتهم ومبادراتهم في إطار تطويع المساعدات والتنمية الأوسع نطاقًا. ويجب أن تشمل هذه الجهود المنظمات والمبادرات التي يقودها اللاجئون واللاجئات على اختلافها، بما في ذلك المنظمات النسائية ومنظمات مجتمع الميم–عين والمنظمات التي يقودها ذوو الهمم.

- إنشاء مسارات جديدة لتنظيم وضع الهجرة في بلدان اللجوء وإبراز الفرق بينها وبين الدمج المحلي باعتباره حلًا دائمًا، إذ يجب ألا يبقى اللاجئون واللاجئات في متاهة قانونية لمدة طويلة. كما يجب، حيثما أمكن، أن تتجاوز التدابير الأطر القانونية القائمة حاليًا حتى يتمكن اللاجئون واللاجئات وطالبو وطالبات اللجوء من الوصول إلى حقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية الكاملة ضمن أطر أوسع لبناء السلام والعودة الآمنة والكريمة والاندماج المحلي.

- إنهاء اعتقال طالبي وطالبات اللجوء والاستعانة بآليات خارجية بشأن التزامات اللجوء والإعادة القسرية. فهذه ممارسات غير شرعية وتنتهك حقوق الإنسان للاجئين واللاجئات واتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئ وتتعارض مع مبدأ عدم الإعادة القسرية. وفي هذا الإطار، ثمة تفاوت في الأبحاث والأدلة حول فعالية الأمننة في كبح تحركات المهاجرين والمهاجرات. وهنا يجب طرح التساؤلات بشأن التكلفة المالية والسياسية لهذه السياسات، في حين أن مشاركة اللاجئين واللاجئات تقدّم بديلاً يتسم بالفعالية من حيث التكلفة ويحترم حقوق الإنسان.

- مراجعة وتنفيذ التغييرات في القيود الحالية المفروضة على التنقل المحلي والدولي والتي تعيق اعتماد اللاجئين واللاجئات على أنفسهم، نظرًا لأن القيود المفروضة على السفر المحلي والدولي تعيق تنقل اللاجئين واللاجئات. فمن شأن إزالة هذه القيود و/أو تخفيفها أن يمكّن اللاجئين واللاجئات من الوصول إلى مجموعة أوسع من فرص العمل التي تسمح لهم بتحقيق الاكتفاء الذاتي.

- ضمان إجراء استثمارات مستدامة ومتوقعة في البلدان المضيفة للاجئين واللاجئات لتمكين اللاجئين واللاجئات والمجتمعات المضيفة من الحصول على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأساسية على اختلافها ضمن إطار من التكامل المحلي الأكثر شمولًا، بما في ذلك الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليم (من ضمنها التعليم العالي والمهني)، والتوظيف والمأوى والمساعدة الإنسانية والتكنولوجيا الرقمية والحماية الاجتماعية وغيرها من الخدمات.

ملاحظات:

تم إعداد الرسائل الرئيسية الواردة أعلاه من خلال عملية تشاور شارك فيها ممثلون وممثلات عن الفروع الإقليمية الستة في المنتدى العالمي للاجئين (أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأمريكا الشمالية)، وتم تنظيم لقاء افتراضي مفتوح للاجئين

واللاجئات في 4 كانون الأول/ديسمبر جمع أكثر من 50 شخصًا من القادة اللاجئين والقائدات اللاجئات لإعداد وصياغة الرسائل الرئيسية المستمدة من اللاجئين واللاجئات لصالح المنتدى العالمي للاجئين. وقد قام ممثلو وممثلات وفد الشبكة العالمية التي يقودها اللاجئون بعرض هذه الرسائل الرئيسية على أصحاب المصلحة الرئيسيين في أماكن مختلفة في المنتدى العالمي للاجئين في نسخته الثانية والمنعقد في جنيف في الفترة الممتدة من 13 إلى 15 كانون الأول/ديسمبر 2023.